

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٤٣**

الخميس، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١١/٤٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218)

1827721 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218).

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة اليوم في خلال مهلة قصيرة عقب الإعلانات التي صدرت في المملكة المتحدة أمس.

عندما اجتمع مجلس الأمن آخر مرة بشأن هذه المسألة في ١٨ نيسان/أبريل (انظر S/PV.8237)، قمت بإطلاع المجلس على المستجدات في ضوء التطورات الهامة. وقد عُمم البيان الكامل لرئيسة وزراء بلدي أمام البرلمان على أعضاء مجلس الأمن بوصفه الوثيقة S/2018/814. وكما أعلنت رئيسة الوزراء البريطانية أمس في البرلمان، فإن المملكة المتحدة قد توصلت إلى استنتاج هام في إطار التحقيق بشأن حادثة الأسلحة الكيميائية في سالزبري. وسآتي إلى ذلك لاحقا، ولكني سأقدم أولا موجزا قصيرا لما حدث في سالزبري في وقت سابق من هذا العام.

في يوم الأحد، ٤ آذار/مارس، عثر على سيرغي سكريبيل وابنته يوليا وهما في حالة إغماء على مقعد في وسط المدينة بعد أن تعرضا للتسميم بعامل نوفيتشوك المؤثر على الأعصاب.

وكان الرقيب المحقق نيك بيلي، وهو شرطي في ويلتشر، قد مرض كذلك مرضا شديدا بعد أن تعرض لعامل مؤثر على الأعصاب. وفي أعقاب ذلك الهجوم، أبلغت المملكة المتحدة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودعتها إلى تأكيد طبيعة المادة المعنية، في الوقت الذي أحطنا فيه أعضاء مجلس الأمن علما بالموضوع. وأكدت المختبرات المتخصصة المستقلة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما توصلت إليه المملكة المتحدة حيث حددت تلك المادة بأنها عامل نوفيتشوك المؤثر على الأعصاب.

ولحسن الحظ، فإن السيد والآنسة سكريبيل يتعافيان. ولكن في ٣٠ حزيران/يونيه، مرضت دون سترغيس، وهي أم لثلاثة أطفال وعمرها ٤٤ عاما، في بلدة أمسبري المجاورة بعد تعرضها لعامل نوفيتشوك. وللأسف، فقد توفيت في ٨ تموز/يوليه. وتعرض عشيرها تشارلي رولي كذلك لعامل الأعصاب ومرض مرضا شديدا. وتوصلت الشرطة إلى أن سترغيس وورلي مسا قنينة عطر مزيف كانت ملقاة في سالزبري. وأكدت الاختبارات التي أجريت على تلك القنينة بعد عثور الشرطة عليها أنها كانت تحتوي على قدر كبير من عامل نوفيتشوك الشديد الفتك المؤثر على الأعصاب.

وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أكدت المختبرات المتخصصة المستقلة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرة أخرى ما توصلت إليه المملكة المتحدة من أن تلك القنينة كانت تحوي كمية عالية النقاء جدا من عامل نوفيتشوك المؤثر على الأعصاب. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن المستوى العالي جدا من النقاء يعني أنه لا بد وأن تكون إحدى الدول هي التي صنعت هذه المادة.

وقد ربطت الشرطة الآن رسميا بين التحقيق في حادثة أمسبري ومحاولة قتل السيد سكريبيل وابنته. وأكد الخبراء المستقلون التابعون لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن ما تم تحديده هو عامل نوفيتشوك المؤثر على الأعصاب، وأن ذات المادة الكيميائية قد استُخدمت في الهجومين.

وسنكون في غاية السذاجة إن اعتبرنا تحديد ذلك العامل المؤثر على الأعصاب مرتين في مكانين متجاورين يمكن أن يكون من قبيل المصادفة. وسبق أن أطلعنا المجلس على معلومات متعلقة ببرنامج فوليانت الروسي منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن لكي نلخص بإيجاز، فقد جرى تطوير عامل نوفيتشوك خارج اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتم تدريب العملاء الروس على أساليب تنفيذ الاغتيالات، بما في ذلك باستخدام مثل هذه العوامل في مقابض الأبواب.

إن الشرطة في المملكة المتحدة تعمل بشكل مستقل عن الحكومة، وقد أجرت تحقيقات مضنية في ما يتعلق بالأدلة الجنائية. وشارك في تلك التحقيقات نحو ٢٥٠ محققا، استعرضوا لقطات سجلتها دوائر تلفزيونية مغلقة على مدار أكثر من ١١ ٠٠٠ ساعة واستمعوا إلى ما يزيد على ١ ٤٠٠ إفادة. وانهمكوا في عمل شاق وممنهج، عاملين بلا انقطاع، للتحقق من هوية الأشخاص الضالعين والوسائل التي استخدموها لتنفيذ الهجوم.

وتم استعراض تلك الأدلة بصورة مستقلة بمعرفة دائرة النيابة العامة الملكية، والتي توصلت إلى وجود أساس كاف لتوجيه تهم. وبهذا نكون قد خلصنا بصورة مستقلة إلى أن هناك أدلة كافية لتوجيه تهم إلى اثنين من الرعايا الروس بارتكاب الجرائم التالية: التآمر لقتل سيرغي سكريبل؛ والشروع في قتل سيرغي ويوليا سكريبل والرقيب المحقق نيك بيلي؛ وحيازة واستخدام عامل نوفيتشوك؛ والتسببُ عمدا في ضرر جسدي خطير لكل من يوليا سكريبل ونيك بيلي. ولا يزال التحقيق في جريمة قتل دون سترغيس جاريا.

وتكشف الأدلة ما يلي: إنها تبين وصول شخصين يُسميان ألكسندر بيتروف ورسلان بوشيروف إلى المملكة المتحدة، قادمين من روسيا. وتسجل الدوائر التليفزيونية المغلقة والأدلة الأخرى تنقلهما من وإلى سالزبري، والأمر الأهم أن ثمة صورا تبين بوضوح وجودهما بالقرب من منزل السيد والآنسة سكريبل عند الساعة ١١/٥٨ يوم الأحد، ٤ آذار/مارس. وكان ذلك قبل لحظات من وقوع الهجوم، الذي شمل وضع المادة على مقبض الباب الأمامي لمنزل السيد والآنسة سكريبل. ويمكننا تزويد أي عضو من أعضاء المجلس، يرغب في ذلك، بنسخة من هذه الصور. وعلاوة على ذلك، كشفت الاختبارات التي أجريت في الفندق الذي نزل فيه هذان الشخصان في لندن عن وجود آثار لمادة نوفيتشوك في غرفتهما بالفندق.

واستنادا إلى تحليل دقيق أجرته أجهزة استخباراتنا، خلصت حكومة المملكة المتحدة إلى أن الشخصين اللذين ورد ذكرهما في تحقيقات الشرطة هما في الواقع اثنان من ضباط جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية، المعروف كذلك باسم GRU. وهذا جهاز تابع للدولة الروسية.

وعندما قدمنا إحاطة إلى المجلس من قبل، نسبنا إلى روسيا المسؤولية بناء على الوسائل الفنية والخبرة العملية – وأذكر هنا حالة ليتفيننكو – والدوافع. وبيانات الاتحاد الروسي قالت إن العملاء الروس السابقين، إن شئتم، هدف عادل للاغتيال. وهذه الحجج قد تعززت الآن من خلال الأدلة الواضحة على تورط اثنين من رعايا روسيا تم تحديدهما في السفر إلى المملكة المتحدة من موسكو والعودة إلى هناك بجوازات السفر الروسية. وهذه الأدلة كانت كافية لسلطاتنا القضائية المستقلة لكي توجه تهما جنائية فيما يتصل بهجوم سالزبري وأن تصدر مذكرات اعتقال أوروبية.

ولم يعد هذان الشخصان في المملكة المتحدة. ولو كانا معنا، فإن هذين المشتبه بهما، وفي نطاق ولاية المملكة المتحدة، كانا سيتعرضان للتوقيف على أساس واضح في القانون على جرائم الشروع في القتل. ومن الواضح أن الدولة الروسية لا تسمح بتسليم المواطنين الروس، وأفهم أن هذا الحظر وارد في الدستور الروسي. بالتالي، وبالنسبة لهذين الشخصين، حصلنا على مذكرة

توقيف أوروبية وستصدر بشأنهما قريبا نشرة حمراء من الإنتربول. وإذا ما سافر أي منهما يوما خارج روسيا، سنتخذ كل الخطوات المتاحة لنا لاحتجازهما وتسليمهما وإحضارهما لمواجهة العدالة في المملكة المتحدة.

وكان ردنا على السلوك الروسي آنذاك حازما. ويذكر المجلس أنه قد انضم إلينا ٢٨ شريكا ومنظمة حلف شمال الأطلسي بطرد أكثر من ١٥٠ من ضباط الاستخبارات الروسية. وجاء ذلك رداً متناسباً ومباشراً لردع قدرة روسيا على القيام بعمليات أخرى في المستقبل والحد من قدرتها على استخدام مديرية الاستخبارات العسكرية GRU لإلحاق الضرر بمواطنينا.

ولدينا أدلة واضحة على تورط الدولة الروسية في ما حدث في سالزبري واستخدام الحرب الكيميائية – ذلك التورط الأخرق الذي يعرض حياة العديد من المواطنين للخطر، ويقوض الحظر العالمي لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

وكما ناقش المجلس من قبل، هناك نمط من السلوك الروسي الخبيث الذي ترتكبه الوكالات العسكرية والاستخباراتية في الخارج، ومن الأمثلة على ذلك محاولة الانقلاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في الجبل الأسود، وهجوم NotPetya الإلكتروني في حزيران/يونيه ٢٠١٧، الذي تسبب في إضرار بلغت قيمتها ١,٢ بليون دولار في جميع أنحاء العالم، وغيره من الهجمات الإلكترونية. ومديرية الاستخبارات العسكرية هي المسؤولة مرارا عن التدخل الروسي في شؤون البلدان الأخرى، ومؤخرا رأينا لائحة اتهام من الولايات المتحدة لأفراد منها فيما يتعلق باختراق اللجنة الوطنية الديمقراطية في عام ٢٠١٦. والآن، وفي ضوء الأدلة من سالزبري، نرى أن أنشطة هذه المديرية تشمل أيضا استخدام مادة غير قانونية مؤثرة على الأعصاب من نوع مطور للاستخدام العسكري، على الأرض الأوروبية.

إن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تتحمل مسؤولية خاصة في إعلاء المعايير العالمية والقانون الدولي، وخاصة حينما يتعلق الأمر بأسلحة الدمار الشامل. وأحد هؤلاء الأعضاء الخمسة لم يف بهذه المعايير الهامة. أحد الأعضاء الخمسة اعتمد نمطاً من السلوك يبين أنه حاول قتل أسرة سكريبل، وتلاعب بأرواح الناس في سالزبري وقلب القواعد المعتادة للشؤون الدولية رأسا على عقب.

وهذا تحد مباشر للنظام الدولي القائم على القواعد، الذي حفظنا جميعا آمنين، بما في ذلك روسيا، منذ عام ١٩٤٥. وفي مواجهة هذا السلوك، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل الدفاع عن القوانين والمعايير والمؤسسات التي تحمي مواطنينا من الأسلحة الكيميائية ومن خطر التدخل الأجنبي العدائي. ولذلك، أكدت رئيسة الوزراء البريطانية بالأمس على أهمية استخدام آليات متعددة الأطراف شفافة لتحديد ومساءلة الجهات الفاعلة الخبيثة. واسمحوا لي أن أوجز الخطوات التي نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذها الآن.

نحتاج للعمل معا لتعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي شهدناه مؤخرا من انتهاك لذلك في شوارع المملكة المتحدة. ولا بد لنا من زيادة تعزيز قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إسناد مسؤولية استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن أن يكون هناك مكان لحوادث مثل سالزبري مرة أخرى. ولا بد من تسليط الضوء على استخدام أجهزة الدولة لتقويض سيادة القانون والتدخل في الحياة الداخلية لمواطني البلدان الأخرى. ونحن بحاجة إلى الاستفادة على أفضل وجه من الطرائق الراسخة، بما في ذلك الجزاءات، في الحد من التهديدات لمجتمعاتنا وأساليب حياتنا.

وكما أكدت تيريزا ماي أمس، فإن المملكة المتحدة ليس لديها خلاف مع الشعب الروسي. وما زلنا نأمل في أن نتمتع مرة أخرى بشراكة قوية مع حكومة تلك الأمة العظيمة. لقد قاتلنا إلى جانب القوات الروسية في الحرب العالمية الثانية. غير

أننا سنرد بحزم عندما يتعرض أمننا للتهديد وحياة مواطنينا للخطر، ويجري الاستهزاء بقواعد القانون الدولي والنظام الدولي بصورة صارخة وتهور.

نحن نقف مع شركائنا وحلفائنا. ونحن مصممون على مواصلة العمل معاً على تعطيل الأنشطة العدائية لشبكات الاستخبارات الأجنبية على أراضينا. وسنلتزم بحظر الأسلحة الكيميائية. وسنحمي مواطنينا. وسنحمي أنفسنا من جميع أشكال نشاط الدولة الخبيث الموجه ضدنا ومجتمعاتنا.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر عقد هذه الجلسة والمعلومات التي أطلعنا عليها ممثل المملكة المتحدة بشأن التحقيقات التي أجريت والأدلة التي عثر عليها، والتي نحيط بها علما باهتمام.

ونود أن نكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء استخدام غاز مؤثر على الأعصاب في الأماكن العامة في المملكة المتحدة، مما أودى بحياة امرأة بريئة وعرض حياة أربعة أشخاص آخرين على الأقل لخطر جسيم. ونعرب عن تعازينا وتضامننا مع الضحايا ومع مواطني المملكة المتحدة الذين كان يمكن أن يتعرضوا للعامل الكيميائي المعني.

وبيرو تدين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية. ونرى أن هذه الممارسة تشكل في حد ذاتها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وجريمة بشعة وانتهاكا صارخا لنظام عدم الانتشار ذي الصلة.

ولذلك، نكرر دعوتنا للأطراف المعنية إلى التعاون الكامل مع التحقيقات وأي إجراء آخر يتصل بهذه المسألة الحساسة، ولا سيما من خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من الهيئات المختصة، تمشيا مع مبدأ التسوية السلمية للنزاعات. ونشدد على الحاجة الملحة لتحديد المسؤولية والجزاءات المقابلة، في إطار سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة. كما أشكر المملكة المتحدة على هذا التحديث في الوقت المناسب تماما بشأن نتائج التحقيق البريطاني في تعرض ثلاثة أفراد لغاز مؤثر على الأعصاب مطور للاستخدام العسكري في سالزبري في آذار/مارس الماضي. في البداية، وباسم فرنسا، أود أن أكرر التأكيد على التضامن الذي أعرب عنه كبار مسؤولينا لأصدقائنا البريطانيين في أعقاب العمل العدائي الذي وقع في ٤ آذار/مارس.

لقد انتهت الآن تحقيق الشرطة البريطانية. وأود أن أشيد بالتزام المملكة المتحدة بالشفافية وبالطريقة التي أجرت بها التحقيق بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أشيد بعملها المثالي أيضا. وأود أن أقول بضع كلمات بشأن ما حدث بإيجاز، قبل الانتقال إلى المسائل العامة على نحو أوسع.

إن الحقائق واضحة: نتائج التحقيق البريطاني، إلى جانب النتائج التي توصلت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تؤكد التحليل الأولي، الذي نتفق معه، بشأن غياب أي تفسير معقول عدا أن روسيا هي المسؤولة. وكل شيء متسق مع ذلك. إن عاملا كيميائيا قويا، هو نوفيتشوك، يعتبر أن الجيش قد انتجه، قد تم استخدامه فعلا في سالزبري ضد سيرغي سكريبل وابنته، واستُخدم بعد ذلك أمسبري. وأشير إلى الاستنتاج البريطاني بأن هذه العملية لا يمكن إقرارها والشروع في تنفيذها إلا على مستوى عالٍ بالقدر الكافي في الدولة الروسية. لقد أحطنا علما بإصدار نظام القضاء البريطاني أوامر اعتقال بحق اثنين من ضباط الاستخبارات العسكرية الروسية حددتهما الشرطة البريطانية، ونحن على استعداد للتعاون مع أجهزتها.

وفي ضوء تلك العناصر الخطيرة للغاية، أود أن أعرب عن قلق بلدي العميق إزاء تلك الأعمال غير المقبولة، وأؤكد مجددا إدانتنا لها. لقد أعدنا التأكيد بالإجماع على هذا الموقف لشركائنا

في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. فهذه الأعمال تعرض سلامة العديد من المدنيين للخطر، وتقوض سلامة أحد أوثق حلفائنا، وتتنافى مع قواعد القانون الدولي، وتنتهك جميع مبادئ التعاون والاحترام المتبادلين التي نلتزم بها.

وينبغي ألا يعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية بأي حال من الأحوال خياراً في بداية القرن الحادي والعشرين. وتشكل عودة ظهور تلك الأسلحة تحديا لنظام أمننا الجماعي بطريقة لا يمكننا قبولها. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية حماية نظام عدم الانتشار الكيميائي، ومعه نظامنا الأمني الجماعي. إننا نطالب روسيا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، بالرد على جميع الأسئلة المطروحة. كما ندعو المجلس وجميع شركائنا، بما في ذلك روسيا، إلى الالتزام التزاما راسخا بحماية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وإلى التأكيد من جديد على الحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب علينا أن نعزز قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لنكفل قدرتها على الوفاء بولايتها. ولا بد لتنفيذ القرار الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، المعقود في حزيران/يونيه في أعقاب الحادثين الكبيرين في دوما سالزبري، أن يكون بمثابة خارطة طريق لنا. كما بين ذلك الاجتماع للدول الأطراف في الاتفاقية أن غالبية المجتمع الدولي تتشاطر شواغلنا إزاء المخاطر فيما يتعلق بالتشكيك بنظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، ويؤيد مبدأ تعزيز تدابير الحماية بموجب الاتفاقية.

ومن الضروري تزويد المجتمع الدولي بآلية للتحقيق والمساءلة في جميع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وهذه الآلية ضرورية لحماية نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، ولطالما شجعنا روسيا اتباع هذا المسار. وسوف نعود إلى هذا الموضوع بعد ظهر اليوم خلال جلستنا بشأن سورية.

وكما قال ذكر مؤخرا رئيس الجمهورية، السيد إيمانويل ماكرون، تشارك فرنسا بشكل حازم في حماية نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وهي تلتزم بذلك وعاقدة العزم تماما. لقد أعدنا التأكيد للتو على ذلك بالتعاون مع شركائنا البريطانيين والأمريكان والألمان والكنديين.

ومن نفس المنطلق، نريد من الاتحاد الأوروبي اعتماد نظام جزاءات ضد الأفراد والكيانات الضالعين في انتشار الأسلحة الكيميائية أو استخدامها. وبوسع المجلس التعويل على التزام فرنسا الكامل والطويل الأجل في هذا الصدد.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. أود أيضا أن أشكر السفيرة كارين بيرس على المعلومات المستكملة المفصلة بشأن التحقيق في محاولة قتل سيرغي ويوليا سكريبل في سالزبري، التي انطوت على استخدام عامل مؤثر على الأعصاب. ونعرب عن تقديرنا الكبير لشفافية المملكة المتحدة في هذه العلمية. ولا نزال نعرب عن تضامننا الكامل مع الشعب البريطاني والحكومة البريطانية، فضلا عن استعدادنا لدعم حليفنا الوثيق وشريكنا الأوروبي في اتخاذ الإجراءات الرامية إلى التصدي للتهديد المشترك الذي تشكله الأسلحة الكيميائية.

ومنذ البداية، أدنا الهجوم غير المسبوق، وهو الأول من نوعه في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وندعو روسيا إلى التعاون الكامل مع الحكومة البريطانية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد خلص التحقيق البريطاني إلى أن الأدلة المتاحة تكفي للقول أن أفراد على علاقة بالدولة الروسية هم المسؤولون عن الهجوم الذي وقع في سالزبري. وتثق بولندا تماما في الكفاءة المهنية للشرطة وسلطات التحقيق البريطانية. ونعتقد أن الإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة تشكل خطوة هامة إلى الأمام في سبيل ضمان عدم مرور استخدام الأسلحة الكيميائية بدون رد.

وأود أيضا أن أؤكد من جديد أن بولندا تواصل الإشادة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وخبرائها الذين شاركوا في زيارة المساعدة التقنية، على أدائهم المتميز في الوقوف على حقيقة في ما يجري في الميدان بطريقة مهنية ومحايدة.

السيد العتيبي (الكويت): لقد استمعنا باهتمام للإحاطة الإعلامية الهامة والمفصلة، المقدمة من مندوبة المملكة المتحدة، السفيرة كارين بيرس، حول آخر مستجدات نتائج تحقيقات حادثة سالزبري، التي وقعت في ٤ آذار/مارس هذا العام، وأسفرت مؤخرا عن التعرف على المشتبه بارتكابهم لهذه الحادثة.

ولا يفوتني هنا إلا أن أشيد بشمولية ومهنية التحقيقات الجارية في سبيل التوصل إلى مرتكبي هذه الجريمة الشنيعة، مجددين ثقتنا الكاملة بكافة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها المملكة المتحدة في إطار التحقيقات إزاء هذه الحادثة.

ونؤكد هنا على موقفنا الثابت المتمثل في إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف وفي أي وقت وفي أي مكان، باعتبار ذلك انتهاكا جسيما للقانون الدولي، مع التأكيد على وجوب مساءلة المسؤولين عن مثل تلك الاستخدامات، سواء كانوا أشخاصا أو كيانات أو جماعات أو حكومات. كما ندين إنتاج هذه الأسلحة أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك استنادا إلى ما نصت عليه المادة الأولى من اتفاقية انتشار الأسلحة الكيميائية، والتي دولة الكويت طرف فيها منذ عام ١٩٩٧.

ونؤمن بمهنية واستقلالية وشفافية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأهمية تعزيز قدراتها وإمكانياتها للقيام بمهامها ومسؤولياتها لتقوية نظام حظر الانتشار وتعزيزه في مجال التحقيق بحوادث استخدام هذه الأسلحة، وتحديد المسؤولين عن أية خروقات لنظام حظر الانتشار.

ختاما، نشدد على أهمية الاحتكام إلى القانون والأعراف الدولية، وعلى أهمية صون السلم والأمن الدوليين وفق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، ونحث جميع الأطراف المعنية على التعاون مع كافة التحقيقات الجارية حيال هذه القضية.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب مملكة هولندا بالمعلومات المستكملة التي قدمتها الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة بشأن التحقيق في الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في سالزبري وما تبعه من تسمم في أمسبري في الشهر الماضي.

وسأتناول ثلاث نقاط. أولا، تدين مملكة هولندا بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية وتتضامن مع المملكة المتحدة. ثانيا، إن توجيه تهم جنائية يمثل تطورا جديدا هاما، يدعم الاستنتاجات التي خلصنا إليها سابقا ويعززها. ثالثا، ينبغي للاتحاد الروسي أن يتعاون من أجل إثبات الحقيقة الكاملة وضمان المساءلة.

أولا وقبل أي شيء، أود أن أكرر، بشكل واضح ولا لبس فيه، إدانة مملكة هولندا لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي وقت وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وأود التأكيد مجددا على دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولما تقوم به من أعمال هامة بالنيابة عنا. وحيث إن المملكة المتحدة تواجه الاستخدام المتهور للأسلحة الكيميائية على أراضيها، فإن هولندا تتضامن بشكل قوي مع جارتنا وحليفتنا وصديقتنا.

ثانيا، خلال الجلسات السابقة، أعربت مملكة هولندا عن صدمتها إزاء الهجوم المتهور بعامل مؤثر على الأعصاب يُستخدم للأغراض العسكرية والذي وقع على الأراضي البريطانية، معرضا المدنيين الأبرياء لمخاطر كبيرة. ومنذ ذلك الحين، علمنا أن الهجوم أسفر عن سقوط عدد أكبر من الضحايا، ومن بينهم السيدة دون سترغيس التي قضت نحبها. ونعرب عن خالص تعازينا لأحبائها. إن توجيه التهم الجنائية خطوة هامة تقربنا من

إثبات الحقيقة الكاملة حتى يتسنى تحقيق العدالة. ومملكة هولندا لديها ثقة كاملة في التحقيقات التي أجرتها السلطات البريطانية وفي إنصاف نظام العدالة البريطاني ونزاهته.

ثالثا، بعد تحديد مرتكبي هذا العمل الشنيع، يجب تقديمهم إلى العدالة. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول إلى التعاون من أجل كفالة أن يمثل المشتبه بهما أمام القضاء في المملكة المتحدة ومعرفة الحقيقة كاملة بشأن كيفية تنفيذ الهجوم. ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك. وأود أن أشير إلى أنه في ٢٢ آذار/مارس، أدان المجلس الأوروبي بأشد العبارات الممكنة الهجوم الذي وقع في سالزبري. ووافق القادة الأوروبيون بالإجماع على تقييم الحكومة البريطانية بشأن مسؤولية الاتحاد الروسي. وأكدت التحقيقات الجنائية الآن صحة هذا التقييم، الأمر الذي أدى إلى توجيه تهم جنائية إلى شخصين روسيين.

وخلال جلستنا السابقة، في ١٨ نيسان/أبريل (انظر S/PV.8237)، حثت مملكة هولندا الاتحاد الروسي على تغيير مساره من الرفض إلى التعاون. ونكرر دعوتنا السلطات الروسية إلى تزويد المملكة المتحدة بكل المعلومات المتعلقة بالأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها وإلى التعاون في الجهود الرامية إلى تقديم المسؤولين إلى العدالة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يتوجه بالشكر إلى المملكة المتحدة على مبادرتها بعقد جلسة اليوم بشأن الرسالة المؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن رئيسة الوزراء تيريزا ماي (S/2018/218)، عقب تسميم السيد سيرغي سكريبل وابنته، يوليا، في سالزبري في ٤ آذار/مارس.

وتود كوت ديفوار أن تؤكد مجددا إدانتها الشديدة لعملية التسميم التي نُفذت بعامل مؤثر على الأعصاب واستخدام الأسلحة الكيميائية، بغض النظر عن مرتكبي الجريمة، وسواء حدث ذلك في زمن السلم أو الحرب. وقد توصلت التحقيقات التي أجرتها الشرطة البريطانية إلى تحديد شخصين لديهما صلات مزعومة بوكالة استخبارات عسكرية روسية.

إن حادثة سكريبل تذكرنا جميعا بأهمية التنفيذ الصارم للأحكام ذات الصلة في الهيكل الدولي لعدم الانتشار. ومما لا شك فيه أن الاحترام الصارم للقانون الدولي في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية سيمكننا من منع هذه الأعمال التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ويدعو بلدي جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس وإلى العمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفقا للصلاحيات الموكلة إليها خلال دورتها الاستثنائية التي تُعقد يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه في لاهاي، من أجل تحديد من يستخدمون الأسلحة الكيميائية وتقديمهم إلى العدالة أمام الهيئات القضائية الدولية المختصة.

وتمثل حادثة سكريبل مصدرا للشقاق في مجلس الأمن. وفي هذا السياق، لا تزال كوت ديفوار ملتزمة بقيم الحوار والسلام والصداقة بين الشعوب، وتدعو الدول الأعضاء إلى الحفاظ على وحدة المجلس والتي من دونها، ستذهب جهودنا الرامية إلى تحقيق هدفنا المتمثل في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين سدى.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المملكة المتحدة على ما قدمته من معلومات مستكملة في الوقت المناسب.

ونلاحظ أهمية المعلومات الجديدة الواردة في التحقيقات البريطانية؛ ونؤكد على ثقتنا في النتائج البريطانية. وندعو روسيا إلى تغيير المسار والتعاون في التحقيقات المستمرة والملاحقة القضائية، وإلى تزويد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمعلومات كاملة عن أي برامج تتعلق بالعامل المؤثر على الأعصاب. وتوفر أحدث المعلومات مزيدا من الأدلة على وجود احتمال كبير أن

تكون روسيا مسؤولة عن الهجوم، كما ذكر المجلس الأوروبي سابقا.

ويؤسفنا أنه منذ آخر مناقشة للمجلس بشأن هذه التطورات (انظر S/PV.8237)، توفيت مواطنة بريطانية بشكل مأساوي في أمسبري بعد تعرضها لمادة أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنها نفس عامل نوفيتشوك المؤثر على الأعصاب الذي اُستخدم في تسميم سيرغي ويوليا سكريبل. ونؤكد من جديد إدانتنا القوية لاستخدام عامل مؤثر على الأعصاب في الأراضي البريطانية، ونعرب عن تضامننا الكامل مع المملكة المتحدة، صديقتنا الحميمة وشريكتنا في الاتحاد الأوروبي.

ومرة أخرى هنا في هذه القاعة، ندين بأشد العبارات جميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية، المحظورة تماما بموجب القانون الدولي. وتمثل كفالة احترام حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولية مشتركة. ويمكن القول بأن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتحملون مسؤوليات خاصة عندما يتعلق الأمر بالحد من أسلحة الدمار الشامل. إن النظام الدولي القائم على القواعد يحمينا جميعا، ويجب علينا ضمان سلامته. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية – وهي المنظمة الدولية المستقلة المكلفة بالإشراف على حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد جانغ ديانبن (الصين) (*تكلم بالصينية*): استمعت الصين باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها ممثلة المملكة المتحدة.

تعارض الصين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو منظمة أو شخص تحت أي ظرف من الظروف. وتدعم الصين إجراء تحقيق شامل وموضوعي ونزيه بشأن الاستخدام المزعوم لسلاح كيميائي، والذي ينبغي أن يخلص – استنادا إلى أدلة قوية – إلى نتائج واقعية. ولطالما كان هذا هو موقفنا الواضح والمتسق.

لقد تابعنا التطورات التي أعقبت حادثة سالزبري في آذار/مارس. ونعتقد أنه ينبغي معالجة القضايا ذات الصلة وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفي إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونلاحظ الرسالة المؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة. كما نلاحظ أن الأطراف المعنية لم تتوصل إلى استنتاجات مقبولة لدى جميع الأطراف بشأن مسائل من بينها تحديد الجهة المسؤولة عن الحادث. وفي هذا الصدد، ينبغي للأطراف أن تعمل على أساس الاحترام المتبادل والتشاور على قدم المساواة وحل هذه المسألة عن طريق الحوار.

وبينما لا يزال المجتمع الدولي يواجه العديد من التحديات، ينبغي للأطراف أن تعمل مع بعضها بعضا وليس ضد بعضها بعضا، ومن المهم مواصلة التركيز على الأسس الموضوعية للحادثة وتجنب التسييس والخطوات التي يمكن أن تؤجج التوترات. وينبغي أن يظل أعضاء مجلس الأمن متحدين في جهد مشترك يرمي إلى الوفاء بواجبهم المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بعد أن استمعنا إلى المعلومات المستكملة اليوم عن الحالة الراهنة المحيطة بالتحقيق في هذه الحادثة المعروفة، يود وفد بلدي أيضا تقديم ملاحظاته بشأن هذا الموضوع.

أولا، إننا نقدر العمل الدؤوب الذي تقوم به المملكة المتحدة بشأن القضية وحقيقة أنها تشاطرنا ما لديها من معلومات. بيد أن استعراض مسألة خطيرة من هذا القبيل يتطلب المزيد من الوقت، ولا سيما لدراسة النتائج التي توصلت إليها التحقيقات البريطانية.

ثانيا، من الصعب التوصل إلى تقييم موضوعي، لا سيما فيما يتعلق بالاستنتاجات القائمة على رسالة المملكة المتحدة

المؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر. كنا نود الحصول على مزيد من البيانات المحددة قبل استخلاص أي استنتاجات.

ثالثا، في حين يجب دائما اتخاذ إجراءات، ينبغي ألا تتخذ أي قرارات على عجل. وكما نرى فإننا سنتلقى، بمرور الوقت، معلومات أكثر تحديدا بشأن الواقعة، والتي ستمكننا في نهاية المطاف من التوصل إلى تقييم واستنتاج على نحو منصف وموضوعي.

وبوصفنا بلدا عانى من الآثار المترتبة على استخدام أسلحة الدمار الشامل، نعرب عن خالص تضامننا مع الذين عانوا وما زالوا يعانون من هذه الأسلحة اليوم. ولا نزال ملتزمين التزاما راسخا بمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية، وعلى استعداد للاضطلاع بدور بناء في منع وقوع هذه الحوادث الفظيعة.

وكازاخستان تعول على استمرار التحقيقات الشاملة والموضوعية والشفافة، وتدعو الأطراف إلى عدم التسرع في اتخاذ إجراءات دون تقديم أدلة دامغة وكاملة على ضلوع طرف أو آخر.

وأخيرا، نعتقد أن المجلس، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، يجب أن يظل متسقا في اتخاذ إجراءات بناء على حقائق ثابتة قائمة على الأدلة لاتخاذ قرارات موضوعية وشفافة.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر وفد المملكة المتحدة على إحاطته الإعلامية والمعلومات المستكملة عن نتائج التحقيق في حادث سالزبري. كما نحيط علما بالبيان الذي أدلت به رئيسة وزراء المملكة المتحدة إلى البرلمان، والذي عمم على أعضاء مجلس الأمن أمس. علاوة على ذلك، فقد أطلعنا على ملخص التقرير عن الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دعما لطلب المساعدة التقنية المقدم من المملكة المتحدة، والذي صدر قبل يومين.

إن موقفنا بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية معروف جيدا، إذ ندين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو جهة من غير الدول. هذا أمر غير مقبول ويشكل انتهاكا خطيرا بموجب القانون الدولي. لكننا نفهم أن عددا من المسائل لا تزال تتطلب المزيد من التوضيح، وللأسف ليس لدينا كل المعلومات الضرورية.

لكن هناك أمرا واضحا جدا. هو أن التعاون بين المملكة المتحدة والاتحاد الروسي حاسم الأهمية بشكل مطلق للتوصل إلى حقيقة هذه المسألة. وينبغي القيام بذلك بحسن نية وعلى نحو منصف من خلال إجراء المشاورات اللازمة وتبادل المعلومات. ذلك ما سيساعد على حسم هذه المسألة بشكل نهائي على نحو يبدد كافة شواغل المملكة المتحدة وتقديم المسؤولين إلى العدالة في نهاية المطاف.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): لقد أحطنا علما بالمعلومات المقدمة اليوم.

وتكرر بوليفيا موقفها الرافض رفضا قاطعا لاستخدام المركبات الكيميائية كأسلحة، لأن ذلك الاستخدام غير مبرر وعمل إجرامي ويشكل جريمة خطيرة بموجب القانون الدولي ويقوض السلام والأمن الدوليين. واستخدامها، أيا كانت الظروف وأيا كان مرتكبوها يشكل جريمة بشعة واعتداء خطيرا على حقوق الإنسان، ويجب تحديد الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

تشكل هذه الحادثة سابقة حساسة، لأنها تهدد نظام عدم الانتشار ومن ثم تتعارض مع الأحكام المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونؤكد مجددا ضرورة إجراء تحقيقات تتسم بالاستقلالية والشفافية والموضوعية والحياد وعدم التسييس، وفقا للقواعد القائمة للقانون الدولي، ولا سيما في إطار أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إننا نكرر التأكيد على ضرورة إجراء تحقيق مستقل.

فيما يتعلق بأحداث آذار/مارس، من الضروري أن تلجأ البلدان المعنية إلى القنوات الدبلوماسية ذات الصلة التزاما بمبدأي الاحترام المتبادل والتعاون الثنائي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التوصل لحل لهذه المسألة. وفي ذلك الصدد، فإن توجيه التهم والاتهامات من دون الانخراط في الحوار اللازم وتبادل المعلومات بين الأطراف بكل شفافية لن يسهم في تحقيق ذلك الهدف. ختاما، ندعو إلى أن يسود الحوار والاحترام مع تطور الموقف.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): ما فتئت غينيا الاستوائية تتابع ببالغ القلق التطورات المتعلقة بالحادثة التي تنطوي على استخدام عامل من العوامل الكيميائية في سالزبري في ٤ آذار/مارس. ونتابع باهتمام التحقيقات الجارية الرامية إلى الاستجلاء التام للحادث. ونتوقع أن تكون التحقيقات شاملة وعادلة ومستقلة، وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة.

وغينيا الاستوائية تعارض صنع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية، لأن هذه الأنشطة تتعارض مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو إلى حظرها وتدميرها بشكل كامل. ونأمل في تقديم المسؤولين عن استخدامها، أينما كانوا، إلى العدالة الدولية. إننا ندين بشدة الاعتداء على حياة أفراد عائلة سكريبل في سالزبري. ونعرب عن تضامننا مع الشعب البريطاني، لا سيما مع أسرة الضحيتين اللذين لقيا حتفهما نتيجة لهذه الجريمة البشعة.

وتكرر غينيا الاستوائية الإعراب عن أملها في أن يبدي الطرفان المعنيان – المملكة المتحدة والاتحاد الروسي – الاعتدال ويصلا لسبيل لإدارة الحالة بصورة ملائمة ومعقولة مع الحفاظ على الاتصال المباشر بينهما.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تؤكد من جديد اقتناعها بأن الحظر الكامل والفعلي للأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة خطوة ضرورية في تحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه، ولا سيما صون السلم والأمن الدوليين.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به زميلتنا ممثلة بريطانيا التي وعدت بتقديم معلومات جديدة عن التحقيق في ما يسمى بقضية سكريبل. كما درسنا بعناية البيان الذي أدلت به رئيسة وزراء بريطانيا، تيريزا ماي، أمام البرلمان بشأن نفس الموضوع. وبصراحة، تمنينا لو استمعنا اليوم إلى أمور مقنعة قد تلقي الضوء على هذا الحادث الغامض. وللأسف تبددت آمالنا مرة أخرى. ففي بيان اليوم استمعنا إلى نفس سلسلة الأكاذيب عن كون من يُسمون بالعملاء المزدوجين أهدافا مشروعة للقتل على يد أجهزة المخابرات الروسية؛ وعن تدريب أفراد الأجهزة الروسية الخاصة على التعامل مع المواد الكيميائية السامة؛ وعن تطوير روسيا لمواد كيميائية تُستخدم للأغراض العسكرية في روسيا؛ وعن الهجمات الإلكترونية والمحاولات للتخطيط لانقلاب في مقدونيا والكثير غير ذلك. لن أسرد القائمة الكاملة لهذا الخليط من الأكاذيب التي لا أساس لها من الصحة. واستمعنا إلى تلميحات مماثلة من رئيسة الوزراء البريطانية أمس.

وقد علمنا بالأمس فقط أن المحققين البريطانيين الأبطال نشروا صورا لشخصين يشتبه في ضلوعهما في جريمة قتل سيرغي ويوليا سكريبل بالسم. واليوم تحاول السلطات البريطانية إعلان ذلك نقطة تحول في التحقيقات. يحمل هذان الشخصان اسمين روسيين والجنسية الروسية، وبتلك الدرجة من اليقين التي بتنا نعرفها جيدا الآن، يقال إنه ”من المحتمل جدا“ أنهما ينتميان إلى أجهزة الاستخبارات في روسيا. وفي الوقت نفسه، تم على الفور افتراض أنهما يحملان اسمين مستعارين. علاوة على ذلك، وخلافا للحالة مع الاستفزاز السابق من هذا النوع غير المدعوم بالأدلة، قضية ليتفينينكو، أعلن البريطانيون أنهم لا ينوون طلب تسليم المشتبه بضلوعهما في الجريمة من روسيا.

تماما، كما أنهم لا يعتزمون التعاون مع السلطات الروسية. في الواقع، لماذا يزعجون أنفسهم بذلك؟ فهذا لا يناسب خطة لندن. لقد حثت وفودٌ عديدةٌ روسيا، في بياناتها اليوم، على التعاون مع بريطانيا العظمى. ولكن الوضع فعليا هو عكس ذلك تماما. فنحن الذين نطلب من لندن التعاون، وليست لندن هي التي تطلب منا ذلك. ولندن ترفض ذلك التعاون. إن لندن بحاجة إلى هذه الواقعة لسبب واحد فقط، وهو إطلاق العنان لهستيريا كراهية روسيا وجر البلدان الأخرى إليها.

إن عدد التناقضات والأسئلة المفتوحة في ما يتصل بما يسمى بالأدلة الجديدة لدى بريطانيا خارجٌ عن نطاق المألوف. فعلى سبيل المثال، تتطابق الأختام الزمنية تماما حتى جزء من الثانية على صورتي المشتبه بهما، اللتين قدمتهما لندن، واللتين يُشاهدان فيهما وهما يسيران عبر ممر، يُزعم أنه في مطار غيتويك. ووفقا للبيانات التي ذكرتها تيريزا ماي، فقد ظهر المشتبه بهما في منزل سكريبل وابنته قرب ظهر يوم الرابع من آذار/مارس، على الرغم من أن جميع التقارير السابقة للشرطة تفيد بأن سكريبل وابنته غادرا المنزل في ساعة مبكرة من صباح ذلك اليوم، ولم يعودا. فكيف يمكن أن يكونا قد لمسا مقبض باب منزلهما الذي يُزعم بأنه كان مُلوثا بمادة سامة؟ ومن الصعب أيضا الاقتناع بأن المشتبه بهما قد نقلا عامل نوفيتشوك الوهمي في زجاجة عطر عادية. واستنادا إلى التقارير المنشورة الصادرة عن خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما فيما يتعلق بالحادث الذي وقع في أميسبري، فإن المادة شديدة السمية وخطيرة لدرجة أنه يجب استخدام حاويات واقية خاصة لنقلها، أو أن الشخص الذي يحملها سيكون حتما أول ضحاياها.

هناك مزحة شهيرة في روسيا عن شخصية تُدعى Uncatchable Joe (جو الذي لا يمكن الإمساك به). وهو غير قابل للإمساك به، ليس لأنه لا يوجد من هو قادر على الإمساك به، ولكن لأنه لا أحد يحتاج إليه، أو حتى يبحث عنه. ويخامرني شعور قوي بأننا أمام شخصين غير قابلين للإمساك بهما من على شاكلة Joe، يُزعم بأنهما تصرفا بناء على أوامر من موسكو. ولعل أحدا هنا يجد هذه المسرحية مقنعة، ولكن بالنسبة لي، يبدو أن هذا الفصل الجديد لا يقل تلفيقا ومبالغة عن الفصول السابقة التي تكشفت في هذه القاعة.

اتخذ زملائي البريطانيون موقفا مريحا جدا بالنسبة لهم. فقد صدر الحكم، وتم الإعلان عن الطرف المذنب – روسيا –، والأسماء الحقيقية للمشتبه بهما غير معروفة، ولكن يزعم أنهما موظفان لدى جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية. ولكن الكيفية التي أمكن بها تحديد ذلك دون معرفة اسميهما تمثل لغزا كبيرا بالنسبة لنا.

وقد طُلب منا التعاون. وكما قلت، نحن الذين طلبنا من لندن التعاون، وهو الأمر الذي قوبل برفض قطعي من اليوم الأول. وجرى أمس استدعاء السفير البريطاني إلى وزارة الخارجية الروسية، حيث قال، ردا على أحد الطلبات، إن السلطات البريطانية لن تسلم الروس المعلومات التي كان على المشتبه بهما تقديمها إلى السفارة عندما طلبا الحصول على تأشيرة. غير أن تلك المعلومات تشمل حتى البصمات، وهي أمر كان من شأنه جعل تحديد هويتهما أيسر بكثير من مجرد صورة على شبكة الإنترنت. وليس هناك ما يثير الدهشة في ذلك. ففي عالم ما بعد الحقيقة الذي خلقه زملاؤنا الغربيون، وهو عالم الهذيان والتزييف، يكفي تماما إعلان العقوبة المحكوم بها قبل إصدار حكم بالإدانة، بل وبدء العقوبة. إن لندن ليست لديها نية لأن تستشف ملابسات هذه القضية حتى النهاية. فهي ليست بحاجة إلى ذلك.

وبما أننا نجتمع هنا مرة أخرى للاستماع إلى ما تكشف عنه لندن، فلنستعرض الخطوط العريضة لما عُرض علينا منذ محاولة القتل التي شهدتها سالزبري في ٤ آذار/مارس. هناك مواطنان روسيان تعرضا لعامل غامض مؤثر على الأعصاب، وهما كانا

محتجزَين في مكان ما ولم يكن مسموحا للموظفين القنصليين الروس ولا لأقاربهما بالوصول إليهما، وذلك في انتهاك لجميع أنواع القواعد القانونية الدولية والإنسانية. وهذه حقيقة. وكان كل ما رأيناه هو ظهور يوليا سكريبل على التلفزيون، الأمر الذي أثار الكثير من التساؤلات والشكوك إزاء احتمال أنها كانت تحت ضغط معنوي ونفسي رهيب.

وصدرت رسالة في شكل إنذار نهائي إلى روسيا تطالبها بالاعتراف بمحاولة قتل سكريبل وابنته. كما صدرت عدة رسائل من روسيا إلى السلطات البريطانية، تقترح فيها إشراكها في التحقيق، مرفقة بقائمة رصينة من الأسئلة المحددة التي لم تتم الإجابة عليها. وأخيرا، هناك الاستنتاج الذي خلص إليه خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومفاده أنه تم استخدام عامل مؤثر على الأعصاب في سالزبري في ٤ آذار/مارس، لكنهم لم يتمكنوا من تحديد بلد منشأه. وهم لم يتمكنوا من تحديد بلد المنشأ لأن ذلك مستحيل من حيث المبدأ.

وهنا تنتهي الحقائق. وكل ما تبقى هو مجرد تكهنات كانت نتاج الخيال الخصب للسلطات في لندن وكراهيتها لروسيا. ببساطة، لا يعير زملاؤنا البريطانيون أي اهتمام للتناقضات الواضحة في نتائج التحقيق التي تسربت في جرعات محسوبة بمعرفة وسائل الإعلام، الأمر الذي أدى إلى انتشار روايات جديدة ازدادت سخفا بمرور الوقت. ولن أذكرها لأنني أقدّر قيمة وقتي ووقت أعضاء المجلس. وأود أن أقول إنه بعد مضي ستة أشهر على الحادثة، يستحيل فهم الأسباب التي ربما تكون قد جعلت روسيا تريد تسميم سكريبل وابنته، والأسباب التي جعلتها تفعل ذلك بهذه الطريقة الغريبة والمتكلّفة وغير المنطقية. لقد قيل لنا أنه تم دهان مِقبض الباب بمادة هلامية، ولكن تيريزا ماي تقول الآن يبدو أن المشتبه بهما قد أحضراها معهما واستخدما زجاجة عطر. وهناك عدد هائل من هذه التناقضات.

وصدرت وبكثرة استنتاجات لا أساس لها من الصحة بأن موسكو هي من فعلت كل ذلك وتلا ذلك فرض جزاءات محددة عليها. ويبدو أن شركة نينا ريتشي هي الفائز الوحيد في هذا المسرح العبثي المستمر، فمنتجاتها تحصل على إعلانات مجانية باعتبار أن إحدى زجاجاتها احتوت على مادة نوفيتشوك الخرافية. إن جميع من لم يفقدوا الأمل حتى الآن في العثور على الجناة يدركون منذ فترة طويلة أنه لم يتوفر لدى السلطات البريطانية بعد أي دليل على تورط روسيا في حادثة سالزبري، أو في الواقع أي رواية معقولة على الإطلاق لما حدث. بصراحة، لقد فقدنا الأمل. ولذلك، وبالنسبة لنا، فإن السؤال المطروح هو ما هي الحِيل الجديدة التي سيتفتق عنها ذهن السلطات في لندن بغية تفادي إجراء تحقيق جدي حقا في قضية سكريبل، بدلا من إجراء تحقيق ذي دوافع سياسية. وللأسف، فإن ما يسمى بالإحساس الذي عُرض علينا اليوم يناسب تماما ذلك المخطط البسيط. وبالمناسبة، ليس لدينا أي مشاكل مع المواطنين الإنكليز العاديين الذين نحترمهم ونتعاطف معهم، والذين تمكنوا من أن يلمسوا ذلك أثناء مباريات كأس العالم في روسيا. ومشكلتنا الوحيدة هي مع الحكومة البريطانية، التي لا تضلل المجتمع الدولي فحسب ولكن مواطنيها أيضا.

في الختام، أود أن أتكلم بصيغة رسمية أكثر، وبشكل موجز،لأقول ما يلي. يرفض الاتحاد الروسي رفضا قاطعا كل الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة بضلوعه في تسميم المواطنين الروسيين سيرغي ويوليا سكريبل بالمواد الكيميائية السامة في مدينة سالزبري في آذار/مارس ٢٠١٨، وهو ما أعادت رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي التأكيد عليه في خطاب ألقته أمام البرلمان في ٥ أيلول/سبتمبر. ونحث البريطانيين على التحلي بضبط النفس. ونؤكد استعدادنا لإجراء مشاورات وفقا للاتفاقية القنصلية الثنائية المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ والاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل

الجنائية المؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٥٩. ونطالب بالسماح بتقديم الخدمات القنصلية إلى المواطنين الروس المحتجزين بشكل غير قانوني من جانب السلطات البريطانية.

مرة أخرى نعلن، بكامل المسؤولية، أنه لا أساس من الصحة للبيانات التي تدلي بها السلطات في لندن، والتي تضلل بها المجتمع الدولي، ومفادها أن روسيا هي الوحيدة التي كان من المحتمل أنها تمتلك، وتمتلك الآن الوسائل التقنية والخبرة العملية والدافع لارتكاب هذه الأعمال باستخدام المواد السامة.

لم يقم الاتحاد الروسي أبدا بتطوير أو إنتاج أو تخزين المواد الكيميائية السامة المشار إليها في الغرب باسم نوفيتشوك. وبدأت كلمة ”نوفيتشوك“ نفسها، بالإضافة إلى معلومات حول بنية وطيف هذا المركب الكيميائي في الظهور في الإصدارات العلمية المتخصصة الأجنبية وقواعد البيانات التطبيقية المستندة إلى المعلومات التي قدمها المنشقون السوفيات الذين لم تكن لهم سوى صلات غير مباشرة ببرنامج السلاح الكيميائي العسكري السابق للاتحاد السوفياتي. وعلاوة على ذلك، جرى أيضا تطوير مماثل في عدد من البلدان الأخرى، بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول غربية أخرى، وبمشاركة مباشرة من مختبر بورتون داون في المملكة المتحدة. وهناك مجلدات من الإصدارات المتخصصة في الغرب بشأن هذا البحث. إن مشاركة بورتون داون مهمة بشكل خاص لفهم ما حدث في قضية سكريبل، كما استخدمتها لندن ضد الاتحاد الروسي، وفي آخر حادث في أمسبري، حيث كان الضحايا من المواطنين البريطانيين. ويناشد الاتحاد الروسي جميع الدول أن تنظر في ما حدث في ظل المسؤولية الكاملة والفهم الواجب، وأن تدعم دعوتنا الحكومة البريطانية للشروع في مشاورات مع الاتحاد الروسي في سياق اتفاقية الأسلحة الكيميائية والاتفاقيتين السابق ذكرهما.

في الختام، ما هو واضح من بيان لندن هو أنه كان لديها بالفعل كل المعلومات التي قدمت بالأمس منذ أيار/مايو الماضي. وإذا لم يحددوا المشتبه بهم المحتملين وأثبتوا حقيقة أنهم كانوا في سالزبري، ما كان هناك سبب لتفتيش الفندق الذي كانا يقيمان فيه. فمن الواضح أنه لو كانت كل الأدلة المزعومة مهمة كما ادعوا، لتم نشرها قبل أربعة أشهر، قبل الأحداث المأساوية في أمسبري. ويمكننا أن نستنتج شيئًا واحدًا فقط من كل هذا، وهو أن داونينغ ستريت ليست مدفوعة بمصالح تحقيق العدالة ولكن بدوافع أخرى، سبق أن ذكرناها.

لقد حيث أصبحت الحادثة التي وقعت في ٤ آذار/مارس ذريعة مفيدة لإثارة هستيريا معادية للاتحاد الروسي، واستخدمت لتقويض سلطتنا كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية عشية استخدام الأسلحة الكيميائية في مدينة دوما السورية. ونحن نشهد صورة مماثلة اليوم. وجاء بيان تيريزا ماي في الخامس من أيلول/سبتمبر عشية ما يمكن أن نسميه الموسم السياسي الجديد، وبشأن الحالة في إدلب التي تناقش بنشاط، والاستفزاز بالأسلحة الكيميائية الذي قام به المسلحون، مع الخوذ البيض، الذين كانوا يستعدون هناك، وحذرنا منهم أكثر من مرة. وسنعمل على تعميم المواد ذات الصلة بشأن موضوع جلسة اليوم على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

يتناول مجلس الأمن هذا الصباح، استخدام الأسلحة الكيميائية لأول مرة لمرتين في هذا اليوم. وكما سبق لنا ذلك، تعرب الولايات المتحدة عن إدانتها القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سالزبري أو في أي مكان آخر. إننا ندافع بثبات عن القاعدة الدولية ضد استخدام هذه الأسلحة المروعة، ونساند بثبات الشعب البريطاني.

من السهل التعبير عن الغضب، بالطبع. ونفعل ذلك كل يوم في هذه القاعة. لكن الصعب هو إيجاد الحلول. اليوم يزودنا أصدقاؤنا وزملاؤنا البريطانيون بتحليل مهم عن كيفية وقف

انتشار الأسلحة الكيميائية. إنهم يدعون إلى مساءلة أولئك الذين يستخدمون المواد الكيميائية، ويقدمون دعما حيويا للقاعدة الدولية المناهضة لاستخدام هذه الأسلحة الفتاكة وغير المشروعة. وتتابع الحكومة البريطانية المساءلة عن هذا الهجوم بالطريقة الوحيدة التي يمكن بها تحقيق المساءلة حقا، أي وفقا لسيادة القانون.

لقد أجرى المحققون البريطانيون تحقيقاً كاملاً وعادلاً لما تم تحديده على أنه محاولة قتل سيرغي ويوليا سكريبل والمخبر نيك بيلي. وقد ربط الباحثون تلك الجرائم بالمادة الكيميائية التي سممت تشارلي رولي وقتلت دون سترغيس. لقد كشفت رئيسة الوزراء ماي بالتفصيل عن كل خطوة من خطوات التحقيق. وقام المئات من المحققين بتحليل آلاف الساعات من مشاهد كاميرات التسجيل، وآلاف المستندات. بعض الأشياء التي نعرفها بالفعل. وكان المحققون البريطانيون قد توصلوا بالفعل إلى أن الاتحاد الروسي مسؤول عن تعرض مئات الأشخاص لمادة قاتلة في شوارع سالزبري. والآن، وبفضل العمل الحذر والمنهجي للسلطات البريطانية، لا ينبغي لأحد أن يشك في ذلك. ومن المدهش حقا أن نرى وضوح وموثوقية النتائج.

لقد حددت الحكومة البريطانية مواطنين روسيين باعتبارهما مسؤولتين عن استخدام غاز الأعصاب نوفيتشوك على الأرض البريطانية ومحاولة قتل مواطن بريطاني وابنته. واستنتج البريطانيون بشكل حاسم، أيضًا أن الرجلين ضابطان في دائرة الاستخبارات العسكرية الروسية. ولم تكن هذه، كما قالت رئيسة الوزراء ماي عملية معزولة. بل هجومًا مخططًا بدقة ومقصودًا ومبيتا. وتعرف البريطانيون على المشتبه بهم من خلال كاميرا المراقبة التي رصدتهم منذ وصولهم إلى مطار غيتويك، وإلى غاية سفرهم إلى جوار منزل أسرة سكريبل في يوم الهجوم، وأخيرا مغادرتهم من مطار هيثرو إلى موسكو. ولا يجب أن يقشعر بدن أي واحد منا أو أي واحد يستمع حول العالم من نتائج هذا التحقيق. أما فيما يتعلق بتسمم تشارلي رولي لاحقا، وموت دون سترغيس، فقد عبرت رئيسة الوزراء ماي عن ذلك بشكل جيد:

”لو كان المشتبهان ضمن نطاق ولايتنا القضائية، لكان هناك أساس واضح في القانون لاعتقالهما بتهمة ارتكاب جريمة قتل“.

وهذه هي الكيفية التي يتم بها ذلك. وبهذه الطريقة، يتم الكشف عن الأفراد الذين يرتكبون جرائم قتل وجرائم شنيعة. وهذه هي الطريقة التي تتم بها محاسبة الدول التي تتحدى قواعدنا الدولية التي تضمن سلامتنا. هذه هي الطريقة التي يتم بها تكريم ذكرى المصابين والقتلى، والإشادة بخدمة المستجيبين الأوائل الذين اهتموا بهم. ويقع الآن علينا واجب قيام بدورنا.

وبدلاً من تحمل الحكومة الروسية المسؤولية عن أفعالها، فإنها لم تقم سوى بالإنكار وتوجيه الاتهامات المضادة، والقيام بأي شيء يصرف الانتباه عما اقترفته. وقد جاء الإنكار الروسي ضمن ما هو مألوف. وتطول قائمة ما اقترفته، من شبه جزيرة القرم إلى الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها إم إتش – ١٧ إلى دونباس إلى قتل ليتفينينكو. والكلام المكرر هو نفسه دائمًا: إن الاتحاد الروسي لا يقف أبدًا وراء هذه الأحداث. لكن لا أحد يصدق ذلك. وسيضمن آخر إجراء بريطاني محاسبة الاتحاد الروسي عن هذا الهجوم الوقح. وكرد مباشر من جانب الولايات المتحدة على استخدام الأسلحة الكيميائية في حادث سالزبري، فقد أعلنت فرض جزاءات إضافية على الاتحاد الروسي. وبعد اتخاذنا إجراءات مع حلفائنا في الناتو والشركاء الآخرين، طُرد ١٥٣ مسؤولًا روسيًا في جميع أنحاء العالم رداً على الهجوم على أسرة سكريبل على الأراضي البريطانية.

وفي حين وقع هذا الحادث في سالزبري، إلا أنه كان يمكن أن يحدث في باريس وأمستردام وأديس أبابا؟ يجب علينا الآن مساعدة أصدقائنا البريطانيين في العثور على المشتبهين الروسيين اللذين تعرفوا على هويتيهما وإحضارهما لمواجهة العدالة في

المملكة المتحدة. والأفضل من ذلك، لماذا لا تقوم الحكومة الروسية بتسليم القاتلين إلى السلطات البريطانية؟ يجب أن نحارب ونكسب المعركة الأوسع ضد الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا هو اليوم الذي يجب فيه على الاتحاد الروسي إعطاء تفسيرات، والذي يجب التضامن فيه مع زملائنا في المملكة المتحدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلبت ممثلة المملكة المتحدة الإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الزملاء على آرائهم وتعبيرهم عن التضامن معنا ودعمنا. كما أشكر الزملاء الذين كرروا استنكارهم لاستخدام الأسلحة الكيميائية أينما وحيثما يحدث ذلك.

أود فقط أن أبين بوضح تام أن المملكة المتحدة تتشاطر ذلك الموقف الدولي بشأن تعزيز الحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية.

لقد وجهت إلى العديد من الأسئلة، سيدتي الرئيسة، ولذا فإنني سأجيب بإيجاز، بعد إذنكم.

لقد سئلت عن التحقيق. وأود فقط أن أذكر لزملائي أن الشرطة في المملكة المتحدة، مستقلة عن الحكومة. وقد كان التحقيق مستقلا. والتحقيق في اغتيال دون سترغيس، الذي يجري حاليا، مستقل كذلك. ونحن نعتقد أنه منهجي وشامل.

وقد سئلت عن وجود تناقضات في الأدلة وتحديد الفردين الروسيين، بوصفهما موظفين في دائرة الاستخبارات العسكرية الروسية. إن لدينا لقطات من تسجيلات الدوائر التلفزيونية المغلقة. ويسعدنا أن نتشاطر هذه الصور مع الزملاء. فعلى سبيل المثال، ذكر السفير الروسي أن هناك ختما زمنيا بوجود ذات الشخصين في ذات الوقت في ذات الممر. لا أدري إن سبق للسفير أن مر بمطار غيتويك أم لا. نحن مررنا بمطار غيتويك. هناك العديد من الممرات المتماثلة التي يمكن للناس المرور عبرها. وذلك ما حدث للروسيين. إننا واثقون من أدلتنا، وأنا سعيدة جدا بالتحدث إلى أي زميل. وفي الواقع، إننا نرحب ترحيبا حارا بأن يأتي أي عضو في الجمعية العامة تساوره شكوك بشأن الأدلة إلى مقر البعثة البريطانية لتلقي إحاطة إعلامية.

وقد سئلت كذلك عن التعاون مع سلطات الاتحاد الروسي. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأنه عندما حدثت هذه الحادثة للمرة الأولى في آذار/مارس، توجهت حكومة بلدي إلى السلطات الروسية، وطلبت منها الحصول على تعاونها. وقد تلقينا ردا فحواه أن طلب التعاون يعتبر باطلا. وكنا سنسعد بالتعاون مع السلطات الروسية في ذلك الوقت. وقد أوضحنا رغبتنا في القيام بذلك منذ ذلك الوقت، غير أن ما شهدناه في الواقع كان انحرافا إلى مسالك غير ذات صلة بهذه المسألة المحددة. وأعتقد أن ذلك يدعو إلى الأسف الشديد. وقد سألنا الروس كذلك إن كان يمكنهم أن ينضموا إلى التحقيقات بمجرد أن تبدأ. وقد قلت من قبل في هذه القاعة، وأكرر، أنك لا توظف مشعل نيران لإخماد الحريق. وإنك تحديدا لا تفعل ذلك عندما يكون الحريق قد تسبب فيه مشعل النيران نفسه.

وقد سئلت عن استخدام موظفين من دائرة الاستخبارات العسكرية الروسية اسمين وهميين. قد يكون الاسمان وهميين غير أن الجرائم حقيقية. لقد انقضى زمن الأكاذيب والتمييز، وقد حان الوقت الآن لظهور الحقيقة والمساءلة. إننا لم نفترض أن الروسيين مذنبان. إننا قمنا بإجراء تحقيق. فافتراض أن يكون المتهم مذنبا أو بريئا قد يحدث في النظام القضائي الروسي. ولا يحدث في نظام المملكة المتحدة القضائي، غير أنني أعتقد أن هناك سؤال مثير للاهتمام يوجه للسلطات الروسية بشأن ما إذا كان موظفا الاستخبارات العسكرية عديمي الكفاءة في ما قاما به ليتركا آثارا أو ما إذا كانا ضالين. وأعتقد أن تلك زاوية هامة للتفكير بشأنها.

لقد اتهمنا بعدم السماح للقنصلية بإمكانية الوصول بالسيد سكريبيل وابنته . لقد قمنا فعلا، كما أبلغت المجلس، بإيصال التفاصيل من القنصلية الروسية في لندن إلى يوليا سكريبيل، وما نفذناه في جميع الاتصالات اللاحقة هو رغبتها. ويسرني أن أقول إن يوليا تتعافى بشكل جيد. وليست لدينا أي أفكار أخرى في تعاملنا معها بخلاف رفاهها وتحقيق رغباتها.

ولدينا الآن حوالي ٣٧ تفسير من روسيا لكيفية وسبب وقوع حادث سالزبري. ولا أعتقد في منطقية أي منها. فنحن نعتقد أن الأدلة التي قدمناها غنية عن البيان، غير أنني أكرر أنه يسرني جدا أن أقدم إحاطة إعلامية بذلك لأي عضو في الأمم المتحدة يرغب في ذلك. وينبغي لنا أن نتذكر أن امرأة قد توفيت، ونجا شخصان من الموت بأعجوبة وعرضت مدينة بأكملها للخطر، وكذلك عرض نظام عالمي لعدم انتشار الأسلحة الكيميائية للخطر. ويحدوني الأمل في أن يحترم الروس المجلس وينخرطوا في التعامل مع الحقائق ويقبلوا الأدلة الدامغة بالتواطؤ الروسي في هذه الجريمة.

وفيما يتعلق بالادعاءات البريطانية ضد روسيا عن دوما، فإنني أعتقد مرة أخرى أن هذا العمل يبين أن العديد من السلطات الروسية تعمل في عوالم متوازية حيث تقلب الحقائق والقواعد الدولية. إننا نمقت استخدام الأسلحة الكيميائية. ونحن نأخذ مسؤولياتنا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية على محمل الجد. وندعو السلطات السورية والسلطات الروسية التي تعمل معها إلى عدم استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبها وعدم تكرار تجربة الغوطة الشرقية ودوما. ولكن كما أوضحتم أنتم، سيدتي الرئيسة، وزملاؤنا الفرنسيون والمملكة المتحدة، سنفي بمسؤولياتنا الدولية وسنفي بالتعهدات والالتزامات الدولية التي وضعها علينا المجتمع الدولي.

في الختام، فإن العالم أكثر فقرا نظرا لأن روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، لا تريد أن تنضم إلينا في القيام بذلك على وجه التحديد والحفاظ على النظام الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): للأسف، لم أستفد شيئا جديدا من بيان زميلتي البريطانية الإضافي. لقد استمعنا إلى نفس مجموعة الاتهامات غير المؤسسة التي سمعناها في الاجتماعات السابقة. وأود أن أشير إلى بعض الأمور الواقعية. فكما ذكرت عن إمكانية الوصول إلى القنصلية ليوليا وسيرغي سكريبيل، لم نحصل نحن على ذلك الوصول. وتتمثل حقيقة هامة أخرى في أنه قد رُفض طلبان لشقيقة يوليا سكريبيل ذاتها، التي تعيش في روسيا والتي تريد أن تزورها – وقد وافقت يوليا على ذلك – للحصول على تأشيرة لدخول المملكة المتحدة من قبل السفارة البريطانية. أولا يدل ذلك على شيء؟

وفيما يتعلق بالطلب الذي يدعى أن البريطانيين قدموه إلى روسيا بعد الحادث مباشرة، فقد كان من دواعي سرورنا بالفعل أن علقنا أكثر من مرة على طبيعة ذلك الطلب، الذي لم يكن طلبا على الإطلاق. لقد كان ذلك مطالبة وزير الخارجية البريطاني حينها بوريس جونسون للسفير الروسي في لندن بأن تعترف روسيا بارتكاب الجريمة وأن تعرب عن كيفية ارتكابها، سواء بعلم السلطات الروسية أو بسوء الفهم أو الافتقار إلى الرقابة. ذلك كان في الواقع كامل ما يسمى بطلب التعاون مع الاتحاد الروسي. ولا ينبغي أن يتم تضليل المجتمع الدولي في هذا الصدد. لم يكن هناك طلب من البريطانيين لتعاون روسيا في التحقيق في هذه القضية. بل على العكس من ذلك، فقد أكدت طلبات روسيا المتكررة، في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبسبل أخرى على السواء، بإجراء تحقيق مشترك مع البريطانيين، استعدادنا للمشاركة الكاملة في هذا الأمر.

وبطبيعة الحال، أفهم أن زميلتنا البريطانية قالت إننا نعيش في عالمين متوازيين – وربما يود بعض الناس منا أن نعيش على كوكب آخر – غير أنه لم يتم استعمار كواكب أخرى حتى الآن، ولذلك يجب علينا أن نعيش في الكوكب المتاح لنا. وعلى هذا الكوكب سيتعين علينا أن نتعاون، سواء شاء الآخرون ذلك أم أبوه. ولا توجد إجابات على معظم الأسئلة التي طرحناها – وهناك أكثر من ٤٠ منها. تماما كما لا توجد صيغ روسية متعددة لتوصيف ما حدث، وهو الأمر الذي حاولت الممثلة البريطانية قوله اليوم، ملمحة إلى أن وجهات النظر الصحفية لتوصيف ما حدث تمثل موقف السلطات الروسية. ونحن كذلك على استعداد لتقديم إحاطة إعلامية إلى الوفود التي ترغب في معرفة كيفية رؤيتنا للحالة، بشأن ما حدث وما يحدث الآن في ما يسمي بالتحقيقات البريطانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.